

تخاف اسعوا الى ذكر الله وقد وجد في الذبيحة المأمورية الذكر عليها واولادها
 يقصره اه قلت هذا الفرق بومي اليه كلام قاضي خان وهو مذكور في فروق الحموي
 وسابق في كلام المصنف اخر القاعدة الثانية فيقول قوله تكميل وحظية العيدين
 كذلك ينظر حكم باقي الخطب وهي خطبة النكاح والاستسقا والخطب الثلاثة
 في الموسم هل هي كخطبة الجمعة هكذا توقفت ثم رايت في شرح النقاية للعلامة
 القمستاني عند قوله في المن ويصت الموت وكذا في الخطبة مانصه والخطبة شاملة
 لخطبة النكاح وللوسم كما مر والذي مر في بحث الاوقات عند قوله في المن وتكره اذا
 خرج للخطبة النقل مانصه والاوان يقول ويكون عند الخطبة النقل بالشمل
 خطبة النكاح والخطب الثلاثة في الموسم فان الاستسقا واجب فيها كما في الزاوية
 انتهى قول ويخالف ما ذكره في خطبة العيدين نقله عن النية ان الكلام لا يكره
 كما يكره في الجمعة واقول يمكن التوفيق بان يكون قوله لا يكره اي كراهة
 كالكراهة في الجمعة وخ لا تنفي اصل الكراهة لقولهم يشترط لها ما يشترط
 لخطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة قيل يفهم منه ان الخطبة بشرط لكن تقديمها
 ليس كذلك بل الخطبة بنفسها ليست بشرط اصلا واما الاذان فلا تشترط
 للصحة في فتح القدير واما الاذان فالشهور انه لا يحتاج الى نية اه ويفهم منه في غير
 المشهور تشترط لالنية وانما هي شرط للتوابع عليه اقول يخالف هذا ما سياتي
 في القاعدة الثانية حيث نقل عن العيني الاجماع على ان الاذان لا يحتاج الى نية والنية
 في كلامه تكرة وقعت في جزئي فتعم نية النية للصحة والتوابع اللهم الا ان تخص
 بنية النية للصحة وحمل بعضهم الاول في قول عليه عبارته فيفيد ان هذه التفصيل
 في استقبال القبلة وفي القرطبي ما يخالفه فانه قال واما نية الكعبة بعد ما توجه
 اليها هل تشترط او لا فقال ابو بكر محمد بن الفضل يشترط وقال ابو بكر ابن حامد
 لا تشترط وقال صاحب الهداية في تجنيسه لا يشترط في الصحيح وقال بعض المتأخرين
 ان كان يصلي الى الحارث فكما قال الحارثي وان كان يصلي في الصحرا فكما قال محمد
 ابن الفضل له وفيه تامل ولا يشترط للتوابع صحة العبادة لان صحة
 العبادة تكون بوجود شرائعها وارتكابها والتوابع عليها بوجود العزيمة وهو

النيق قال في الثانية ولو حلف ان لا يوم فلانا بعينه فصل ونوى ان يوم الناس
 فصل ذلك الرجل مع الناس خالفه حث الحالف وان لم يعلم به لانه لما نوى ان يوم
 الناس دخل فيه هذا الواحدة ومنه يعلم ان قوله يوم معطوف على الثاني لا على الثاني
 وسجود التلوة كالصلاة اي من جهة الاحتياج الى النية لانه عبادة مقصودة
 فسقط ما توهم بعضهم حيث قال في نظر لانه ان اراد ان الصلاة اي من جهة
 الاحتياج الى النية لانه عبادة مقصودة فسقط ما توهم بعضهم حيث قال في نظر
 لانه ان اراد ان الصلاة من كل وجه فغير صحيح لتمامها في لزوم الحث كما مر قريبا
 وان اراد ان يشترط ما يشترط لها من الوضوء واستقبال القبلة وغيرها
 كانت المسئلة اجنبية من المقام ولكن لا ثواب له على الامامة اي على امانة
 من لم ينو الصلاة به امام من نوى الصلاة به في شباب على ما تمم وكذا نية
 الشكر يعني لا بد في صحتها من النية لانها عبادة على قول من يراها مشروعة اي
 جائزة كما سيصير به المصنف في الجمع والفرق حيث قال ان سجدة الشكر جائزة
 عند الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى واجبة وهو معنى ما روي عنه انها ليست
 مشروعة وجوباً انتهى والمعتمد ان الخلافة في سنتها الا في الجواز اقول فعلى
 هذا ما ذكره المصنف في الجمع والفرق خلاف المعتمد وكذا سجود السهول اذ
 من النية ولا يضره نية عدمه اي لا يضره من السجود نية عدم السجود وقت
 الخرج من الصلاة اي لا يمنع صحة الايتان به لا قيل ينبغي ذكر هذا عند قوله واذ نوى
 قطعها لا يخرج عنها اه واما النية للخطبة في الجمعة التي في فتح القدير واما خطبة الجمعة
 ففي اشترط نيتها خلاف مني على انها بمثابة ركعتين والواجب ان لا يقصد غيرها اه
 اقول لما نقله المصنف في فتح القدير انه لا خلاف فيها وبه صرح في العناية حتى لو
 عطس بعد صعود المنبر فيقول هذا هو المذهب وفي رواية يخبره ذلك وفي الثانية
 ولو عطس فقال الحمد لله يريد التمجيد على العطاس فزوج لا يدل ان المشروط ذكر
 اسم الله على الذبح وذلك انما يتحقق بالقصد بخلاف الخطب اذ عطس على المنبر
 فقال الحمد لله فانه يجوز به الجمعة انتهى لكن المذهب ما تقدم والفرق بين الخطبة
 والذبيحة على الرواية القليلة بالجر في الخطبة المأمورية في الخطبة الذكر مطلقا لقوله

تم